

Distr.
GENERAL

E/CN.17/1999/6/Add.7
5 February 1999
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



لجنة التنمية المستدامة

الدورة السابعة

١٩-٣٠ نيسان/أبريل ١٩٩٩

التقدم المحرز في تنفيذ برنامج العمل من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية

تقرير الأمين العام

إضافة

المؤسسات الإقليمية والتعاون التقني من أجل التنمية المستدامة
للدول الجزرية الصغيرة النامية*

المحتويات

الصفحة	الفقرات	
٣	١	أولا - مقدمة
٣	٩-٢	ثانيا - التقدم المحرز في تعزيز التعاون الإقليمي
٣	٥-٢	ألف - بناء المؤسسات
		باء - أنشطة التعاون التقني التي تضطلع بها المؤسسات الإقليمية
٤	٩-٦	

* هذا التقرير أعدته إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمانة العامة للأمم المتحدة، وفقا للترتيبات التي وافقت عليها لجنة التنمية المستدامة المشتركة بين الوكالات؛ وهو استكمال وجيز للوثيقة E/CN.17/1998/7/Add.7، ويمثل حصيلة التشاور وتبادل المعلومات بين وكالات الأمم المتحدة والوكالات الحكومية المهمة بالأمر وطائفة أخرى من المؤسسات والأفراد.

المحتويات (تابع)

<u>الصفحة</u>	<u>الفقرات</u>
٦	١٣-١٠ ثالثا - العوائق التي تواجه المؤسسات الإقليمية
٧	٢٢-١٤ رابعا - توصيات بشأن الإجراءات المقبلة
٧	١٥-١٤ ألف - على الصعيد الوطني
٧	١٨-١٦ باء - على الصعيد الإقليمي
٧	٢٢-١٩ جيم - على الصعيد الدولي

أولا - مقدمة

١ - من المتفق عليه عموماً أن وضع الدول الجزرية الصغيرة النامية يؤهلها للاستفادة كثيراً من التعاون الوثيق على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي. وفي الواقع أن التعاون الإقليمي ودون الإقليمي يمثل الفرصة الوحيدة المتاحة أمام هذه الدول للاستفادة من وفورات الحجم في عدد من المجالات، مثل التعليم العالي والتدريب، والنقل الجوي والبحري، وتقييم التكنولوجيا، ومنع إلقاء النفايات الخطرة والسامة ونفايات الصرف الصحي في المناطق الإقليمية. وفي هذه المجالات وغيرها، يؤدي التعاون الإقليمي إلى تحقيق الفعالية وزيادة الكفاءة عن طريق إزالة الازدواج بين المرافق والجهود الوطنية وزيادة أوجه التكامل إلى أقصى حد ممكن فيما بين الدول الجزرية الصغيرة النامية. ومن المؤكد أن تلك الاعتبارات ليست غائبة عن انتباه الدول الجزرية الصغيرة النامية. فقد بذل بالفعل جهد ملموس من أجل التعاون الإقليمي فيما يتعلق بطائفة متنوعة من الأنشطة.

ثانياً - التقدم المحرز في تعزيز التعاون الإقليمي

ألف - بناء المؤسسات

٢ - أقامت الدول الجزرية الصغيرة النامية في منطقة المحيط الهادئ هيكلًا حسن التنظيم مؤلفاً من ثماني منظمات حكومية دولية إقليمية يعنى كل منها بمجال معين تموله مساهمات الأعضاء. وهذه المنظمات هي: وكالة المحفل لمصائد الأسماك، وأمانة المحفل، وبرنامج التنمية لجزر المحيط الهادئ، ولجنة جنوب المحيط الهادئ، وبرنامج البيئة الإقليمي لجنوب المحيط الهادئ، ولجنة جنوب المحيط الهادئ لعلوم الأرض، ولجنة جنوب المحيط الهادئ للسياحة، وجامعة جنوب المحيط الهادئ. وعملاً من تلك المنظمات على تلافي الازدواج وتحقيق التوافق بين أنشطتها، قامت بإنشاء لجنة التنسيق فيما بين منظمات جنوب المحيط الهادئ، التي من مهامها الأساسية تنسيق البرامج الإقليمية. وفي عام ١٩٩٥، تم التوصل إلى اتفاق لإنشاء برنامج البيئة الإقليمي لجنوب المحيط الهادئ، الذي كان فيما مضى جزءاً من محفل جنوب المحيط الهادئ، بوصفه منظمة حكومية دولية مستقلة تعنى بتوفير التعاون والمساعدة لحماية البيئة وتحسينها في جنوب المحيط الهادئ. وفي عام ١٩٩٧، وقَّعت حكومات دول المحيط الهادئ الجزرية الصغيرة النامية اتفاقية وايغاني لحظر استيراد النفايات الخطرة إلى جنوب المحيط الهادئ ومراقبة حركتها عبر الحدود وإدارتها داخل منطقة جنوب المحيط الهادئ، وعيَّنت هذه الحكومات برنامج البيئة الإقليمي لجنوب المحيط الهادئ أمانة للاتفاقية.

٣ - وبالإضافة إلى ما تقوم به الدول الجزرية الصغيرة النامية في منطقة آسيا والمحيط الهادئ من تعزيز لمؤسساتها الإقليمية، فإن معظمها هم من الأعضاء أو الأعضاء المنتسبين في اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، كما أنها تشارك مشاركة نشطة في الدورات السنوية للهيئة الخاصة التابعة للجنة والمعنية ببلدان المحيط الهادئ الجزرية وفي اجتماعات الهيئات التشريعية للجنة. وتعزيزاً

لأهداف التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية في منطقة آسيا والمحيط الهادئ، أنشأت اللجنة مركز عمليات المحيط الهادئ التابع لها في فانواتو.

٤ - وفي منطقة البحر الكاريبي، يقوم المقرر دون الإقليمي لمنطقة البحر الكاريبي التابع للجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، بالتعاون مع لجنة التنمية والتعاون لمنطقة البحر الكاريبي والجماعة الكاريبية، بدور آلية التنسيق الإقليمي لتنفيذ برنامج العمل من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية. وتتعاون تلك الآلية مع عدد من المنظمات الحكومية الدولية دون الإقليمية التي تضطلع بطائفة واسعة التنوع من الولايات، تتراوح من مجالات برنامجية محددة إلى برامج شاملة للتنمية المستدامة، بما في ذلك مركز الكاريبي لإدارة التنمية، ورابطة حفظ البيئة في منطقة البحر الكاريبي، ومجلس الكاريبي للعلم والتكنولوجيا، ووكالة الكاريبي للاستجابة الطارئة للكوارث، ومعهد الكاريبي لصحة البيئة، ومنظمة الكاريبي للسياحة، ورابطة دول الكاريبي، ومنظمة الدول الأمريكية، ومنظمة دول شرق البحر الكاريبي. وتفيد المعلومات المتاحة أن الدول الأعضاء في بعض هذه المنظمات، مثل منظمة دول شرق البحر الكاريبي، تواصل بصورة متزايدة تحمل قسط أكبر من المسؤولية المالية المتعلقة بالبرامج البيئية لتلك المنظمات. وفي حالة منظمة دول شرق البحر الكاريبي، تسهم الدول الأعضاء بنحو ٦٢ في المائة من مرتبات موظفي الأمانة و ٣٠ في المائة من التكاليف الإدارية.

٥ - وفي منطقة أفريقيا، تضطلع اللجنة الاقتصادية لأفريقيا بولاية رصد وتنسيق تنفيذ برنامج العمل ولكنها لم تبد نشاطا كبيرا في ذلك، ولا تساهم بنشاط في تنفيذ برنامج العمل سوى منظمة حكومية دولية إقليمية واحدة، هي لجنة المحيط الهندي، التي تضم في عضويتها جزرا في جنوب غربي المحيط الهندي. وثمة ثلاث دول جزرية صغيرة نامية أعضاء في لجنة المحيط الهندي، التي تتمثل أهدافها في تعزيز الأواصر الاجتماعية والاقتصادية والسياسية بين شعوب دولها الأعضاء والسعي إلى تحسين نوعية معيشتهم عن طريق زيادة التعاون. والدول الأعضاء في اللجنة تعتبر التعاون في هذه المنطقة دون الإقليمية وسيلة لا غنى عنها لبلوغ أهداف التنمية المستدامة التي تتجاوز قدرة البلدان الأعضاء منفردة.

باء - أنشطة التعاون التقني التي تضطلع بها المؤسسات الإقليمية

٦ - ضاعف عدد من المؤسسات الإقليمية جهودها الرامية إلى توسيع نطاق التعاون التقني لتنفيذ برنامج العمل في السنوات الأخيرة. غير أن المعلومات الواردة من عدد من المؤسسات الإقليمية تشير إلى أن هذه المؤسسات لا تزال غير قادرة على تلبية احتياجات الدول الجزرية الصغيرة النامية من المساعدة التقنية في منطقة كل منها، بسبب عدد من العوائق يرد بيانه بإيجاز في الفرع 'ثالثا' أدناه. وتخدم المساعدة التقنية التي تقدمها المؤسسات الإقليمية ثلاثة أهداف هي: تعزيز قدرة الموارد البشرية على إدارة الموارد الطبيعية، وذلك عن طريق الحلقات التدريبية والحلقات الدراسية بالدرجة الأولى؛ وإعداد خطط عمل وبرامج وطنية وموجزات بشأن السياسات العامة في مجال التنمية المستدامة؛ وتنفيذ مشاريع التنمية المستدامة. ويرد فيما يلي عرض لبعض من أبرز صور أنشطة التعاون التقني لنخبة من المؤسسات الإقليمية.

٧ - وقد أوفدت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، في سياق متابعة المؤتمر العالمي المعني بالتنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية، ١٥٠ بعثة لتقديم خدمات المشورة والخبرة الاستشارية، بناء على طلب الدول الجزرية الصغيرة النامية في منطقة آسيا والمحيط الهادئ. وتنفذ اللجنة حالياً، ضمن جملة أمور، مشروعاً على نطاق المنطقة يشتمل على عنصر خاص بجزر المحيط الهادئ، ويتعلق بإدماج الاعتبارات البيئية في عملية صنع القرار الاقتصادي، ويهدف في النهاية إلى وضع وحدات نمطية من مواد التدريب على جوانب متنوعة لأفضل الممارسات عن طريق الدراسات الوطنية. وتعكف اللجنة كذلك على وضع مشروع للتعاون التقني فيما بين الدول النامية بشأن تعزيز الروابط التجارية والاستثمارية بين بلدان المحيط الهادئ الجزرية والبلدان الأخرى في المنطقة. ويضطلع مركز عمليات المحيط الهادئ التابع للجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ بعدد من الأنشطة التي تهدف إلى تعزيز قدرات عدد من الهيئات الإقليمية غير التابعة للأمم المتحدة بالتعاون مع تلك الهيئات، في مجالات من قبيل إعادة الهيكلة التنظيمية، والتوحيد القياسي وإدارة الجودة، والتكيف، والإصلاح. ويتعاون المركز مع الهيئات الإقليمية غير التابعة للأمم المتحدة في وضع برامج ومشاريع دون إقليمية ووطنية تحقق أهداف وغايات برنامج العمل. ويشتمل نهج المركز في تنفيذ البرامج على إتاحة الخبرة الفنية المتوافرة لدى اللجنة للهيئات الإقليمية غير التابعة للأمم المتحدة وللدول الجزرية الصغيرة النامية. ويقدم برنامج البيئة الإقليمي لجنوب المحيط الهادئ مساعدة تقنية لوضع استراتيجيات وطنية لإدارة البيئة في ١٢ دولة جزرية صغيرة نامية في المحيط الهادئ؛ ويقوم حالياً بتقييم للتشريعات البيئية في عدد من بلدان المحيط الهادئ الجزرية بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة. ويضطلع برنامج البيئة الإقليمي أيضاً بأنشطة تدريبية في مجال القانون البيئي، في إطار برنامج دعم بناء القدرات للقرن ٢١ في نخبة من الجزر، وقام بالتخطيط لحلقة عمل بشأن المعاهدات والاتفاقيات البيئية التي تضم جميع بلدان المحيط الهادئ الجزرية.

٨ - وفي منطقة البحر الكاريبي، تقوم منظمة الدول الأمريكية حالياً، بالتعاون مع نخبة من المؤسسات الإقليمية، بتقديم المساعدة التقنية لتنفيذ ثلاثة مشاريع رئيسية، هي: تقييم المشاكل الساحلية والبحرية؛ وتقييم الحالة الراهنة للتخلص من النفايات السائلة في المنطقة؛ والاستعراض الشامل للنظم التشريعية المتعلقة بالإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية. ويتمثل أحد العناصر الهامة لهذه المشاريع في تقديم الإرشاد في مجال السياسات كمقدمة لاتخاذ الإجراءات. وتقدم منظمة دول شرق البحر الكاريبي المساعدة التقنية للدول الأعضاء لدى طلبها، عن طريق الآلية التابعة لها للتعاون التقني فيما بين الدول الأعضاء، التي تشمل إتاحة الخبرة الفنية المتوافرة لدى القطاع العام في أي دولة عضو لمساعدة دولة عضو أخرى؛ وتوفير الموارد المالية للتدريب؛ وتوفير المعلومات التقنية عن إدارة الموارد الطبيعية؛ وإعداد موجزات بشأن السياسات العامة.

٩ - وفي أفريقيا، تقدم لجنة المحيط الهندي المساعدة التقنية إلى الدول الأعضاء عن طريق لجنيتها التقنية الإقليمية الدائمة للبيئة، المكونة من أخصائيين فنيين رفيعي المستوى من الدول الأعضاء. واللجنة التقنية مسؤولة عن تحديد المشاريع في الدول الأعضاء وصياغة مقترحات لمشاريع لتنظر فيها لجنة المحيط الهندي. وهي مسؤولة أيضاً عن الاتصال بوكالات التمويل للحصول على التمويل اللازم للمشاريع

المعتمدة، وعن تنفيذ المشاريع في الدول الأعضاء. وتقوم بمعاونة اللجنة التقنية لجنة إدارة مخصصة لكل مشروع من المشاريع المعتمدة، وتتولى هذه اللجنة المخصصة أيضا الإشراف على تنفيذ المشروع.

ثالثا - العوائق التي تواجه المؤسسات الإقليمية

١٠ - تبين المعلومات الواردة من المؤسسات الإقليمية أن هناك عدة عوامل، على الصعيد المالي والتقني والمؤسسي وعلى صعيد السياسات العامة، تضعف من فعالية هذه المؤسسات بصورة عامة في إنجاز البرامج وتقديم المساعدة التقنية. وأهم عائق يواجه معظم هذه المؤسسات هو عدم كفاية الموارد المالية المتاحة لتلبية الاحتياجات العاجلة للدول الأعضاء. ونتيجة لذلك، لا تستطيع عدة مؤسسات إقليمية الاضطلاع بوظائفها الأساسية، بما في ذلك تنفيذ أحكام الاتفاقات الدولية، وتظل معتمدة اعتمادا مفرطا على التمويل المشاريقي.

١١ - والعائق الثاني من حيث الأهمية ناشئ عن نقص القوة العاملة المؤهلة تقنيا على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي، وكذلك على صعيد المؤسسات الإقليمية. ويضعف هذا القصور قدرة المؤسسات على تلبية طلبات الدول الأعضاء للمساعدة التقنية، ويفضي إلى ضعف القدرة التفاوضية في المحافل الدولية، وهو ما يتضح في كثير من الأحيان في أن الدول الجزرية الصغيرة النامية تُمنح من المساعدة ما لا يلبي احتياجاتها المعرب عنها.

١٢ - ومن العوائق الرئيسية على الصعيد المؤسسي، قصور الآليات الإقليمية عن تنسيق تنفيذ برنامج العمل، وبخاصة في أفريقيا ومنطقة البحر الكاريبي. ففي أفريقيا، لم تُنشأ آلية إقليمية للتنسيق. كما أن لجنة المحيط الهندي، التي تشمل في برنامج عملها عناصر رئيسية من برنامج العمل، ليست آلية رسمية للتنسيق الإقليمي: فهي لا تضم كل الدول الجزرية الصغيرة النامية الأفريقية، كما أن الدعم المالي الذي تتلقاه ضئيل جدا. أما في منطقة البحر الكاريبي، فإن لجنة التنمية والتعاون لمنطقة البحر الكاريبي التابعة للجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، تقوم حتى الآن، بالاشتراك مع أمانة الجماعة الكاريبية، بدور آلية للتنسيق، ولكن على أساس مؤقت، وبالتالي غير ثابت، وأيضا بدعم مالي ضئيل.

١٣ - وعلى صعيد السياسات العامة، هناك افتقار إلى السياسات المرسومة على نحو ملائم بشأن التنمية المستدامة، وقدر قليل جدا أو منعدم من إدماج الأبعاد البيئية في تخطيط السياسات الاجتماعية - الاقتصادية على الصعيد الوطني، مما يجعل من الصعب مواءمة الأولويات على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي، ووضع برامج دون إقليمية متماسكة. وكثيرا ما يحدث تردد ملموس من جانب صانعي القرار الوطنيين في تنفيذ توصيات المؤسسات الإقليمية، بل ومقررات الهيئات الحكومية الدولية الإقليمية. ويرتبط ذلك، جزئيا، بعدم كفاية الموارد البشرية والمالية المتاحة للمشاريع الإقليمية المكلفة.

رابعا - توصيات بشأن الإجراءات المقبلة

ألف - على الصعيد الوطني

١٤ - من أجل تعزيز التعاون الإقليمي، يلزم للدول الجزرية الصغيرة النامية جميعاً أن تدمج الأبعاد البيئية إدماجاً صريحاً في عملية تخطيط السياسات العامة الطويلة الأجل على الصعيد الوطني، وأن تحدد المجالات ذات الأولوية للتنفيذ الإقليمي، وذلك للتمكين من وضع برامج إقليمية ودون إقليمية متماسكة.

١٥ - ومنذ عهد قريب، شرعت الدول الجزرية الصغيرة النامية الأعضاء في بعض المؤسسات الإقليمية في زيادة دعمها المالي لتشغيل هذه المؤسسات. ولكي تزداد فعالية المؤسسات الإقليمية ودون الإقليمية، يلزم تعزيز هذا الدعم بحيث يصبح متناسباً مع احتياجات جميع تلك المؤسسات. وفي بعض مناطق الدول الجزرية الصغيرة النامية، هناك حاجة إلى مزيد من الالتزام السياسي بتنفيذ البرامج الإقليمية.

باء - على الصعيد الإقليمي

١٦ - بدأت تُبذل جهود في منطقة المحيط الهادئ من أجل تعزيز التنسيق فيما بين المؤسسات الإقليمية ودون الإقليمية. ومثل هذه الجهود ضرورية في كل مناطق الدول الجزرية الصغيرة النامية. ومن أجل التنسيق الفعال لتنفيذ برنامج العمل، هناك حاجة إلى إنشاء آليات تنسيق إقليمية دائمة تُوفّر لها موارد متناسبة مع احتياجاتها من الموارد الوطنية والدولية. كما أن وجود آليات تنسيق إقليمية دائمة تتسم بالفعالية سييسر التعاون فيما بين المناطق، الذي هو ضئيل جداً حتى الآن، إن وجد.

١٧ - ويلزم أن تبذل المؤسسات الإقليمية جهودها لتعزيز قدراتها التقنية كي تلبي احتياجات الدول الأعضاء من المساعدة التقنية.

١٨ - ويلزم أن تعمل المؤسسات الإقليمية ودون الإقليمية بتكاتف أكثر مع الحكومات الوطنية لتحديد برامج ومشاريع لوضع برامج إقليمية ودون إقليمية واقعية على المديين القصير والمتوسط.

جيم - على الصعيد الدولي

١٩ - نظراً للفوائد الواضحة التي يمكن جنيها من التعاون الإقليمي، يلزم أن يكمل المجتمع الدولي، بقدر كاف، الموارد المالية التي توفرها الدول الأعضاء لدعم المؤسسات الإقليمية.

٢٠ - ومن أجل تمكين المؤسسات الإقليمية من أن تلبي بفعالية احتياجات الدول الأعضاء من المساعدة التقنية، يلزم أن يساعد المجتمع الدولي المؤسسات الإقليمية في بناء قدراتها التقنية لتصل إلى مستويات تكافئ احتياجات الدول الأعضاء.

٢١ - وعلى الرغم من أن المسؤولية الأولى عن تنفيذ البرامج والمشاريع الإقليمية تقع على عاتق حكومات الدول الجزرية الصغيرة النامية، فإنه نظرا لضآلة موارد فرادى هذه الدول وارتفاع تكاليف البرامج الإقليمية، هناك حاجة واضحة إلى أن يقدم المجتمع الدولي الدعم المالي الكافي من أجل تنفيذ البرامج الإقليمية بفعالية وفي الوقت المناسب.

٢٢ - ويلزم أن تبدي لجان الأمم المتحدة الإقليمية وغيرها من هيئات الأمم المتحدة ذات الصلة قدرا أكبر من المشاركة في تنفيذ برنامج العمل، ولا سيما في منطقة أفريقيا.

- - - - -